الأمم المتحدة

A/C.3/54/SR.38

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون
الوثائق الرسمية

Distr.: General

28 February 2000
Arabic
Original: French

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثامنة والثلاثين

المعقودة في المقر بنيويورك،

يوم الثلاثاء ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩

الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد غالوسكا ..... (الجمهورية التشيكية)

ثم: السيدة جيلان ..... (الدانمرك)

المحتويات

البند ١١٦ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان وتقارير المقررين الخاصين والممثلين الخاصين (تابع)

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما (تابع)

(هـ) تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750,2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

١ - **الرئيس:** دعا الوفود إلى استئناف النظر في البنود ١١٦ (ب) و (ج) و (د) و (هـ) من جدول الأعمال.

٢ - **السيدة راسي** (فنلندا): تكلمت نيابة عن الاتحاد الأوروبي وعدد من بلدان أوروبا المنتسبة إلى الاتحاد (إستونيا، بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، قبرص، لاتفيا، ليتوانيا، مالطة، هنغاريا)، وعن بلد عضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة هو أيسلندا، فقالت إن عالمية حقوق الإنسان تأكدت مرة أخرى في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي انعقد في عام ١٩٩٣، وإن من مسؤولية الحكومات تعزيز هذه الحقوق وحمايتها. ويجب على جميع البلدان أن تتعاون مع آليات وأجهزة الأمم المتحدة المعنية برصد حقوق الإنسان، وأن تتاح للمقررين الخاصين سبل الوصول الحر غير المشروط إلى جميع البلدان التي يريدون زيارتها.

٣ - إن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء تسترشد بمبادئ الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ودولة القانون، التي تشكل حجر الزاوية في العلاقات بين الاتحاد والبلدان الأخرى. وتعد هذه القيم أيضاً تحدياً مستمراً للبلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي تصمم على مواجهته.

٤ - ويرى الاتحاد الأوروبي أن إلغاء عقوبة الإعدام يسهم في رفع قدر كرامة الإنسان وفي التطوير التدريجي لحقوق الإنسان. والاتحاد يعارض هذه العقوبة في جميع الحالات، ويدعو إلى اعتماد وقف لها في الحالات التي لا تزال موجودة فيها. وعلى هذا الأساس قدم الاتحاد في الدورة الحالية للجمعية العامة مبادرة تتعلق بعقوبة الإعدام. ومن ناحية أخرى يساور الاتحاد القلق لاستمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق المرأة والفتاة. وإلى جانب ممارسة المرأة والفتاة لحقوقهما كاملة، يهتم الاتحاد كثيراً بحماية وتعزيز حقوق الطفل. وأخيراً، يعتزم الاتحاد الأوروبي أن يقدم في هذه الدورة مشاريع قرارات عن حالة حقوق الإنسان في إيران وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان والعراق.

٥ - وانتقلت السيدة راسي إلى استعراض مجالات الانشغال الرئيسية الراهنة، فأكدت من جديد موقف الاتحاد الأوروبي الذي يقضي بأن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لن تستطيع الانضمام إلى المجتمع الدولي تماماً إلا إذا أخذت بالديمقراطية والتزمت بتعهداتها والتزاماتها الدولية، ولا سيما بتحقيق الاحترام التام لحقوق الإنسان، بما فيها حقوق الأقليات، وإصلاح نظامها الانتخابي، والتحاور مع المعارضة، والسماح بحرية التعبير، وكفالة استقلال القضاء. ويحث الاتحاد الأوروبي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

٦ - وإذا كان الاتحاد قد رحب بانتهاء الأعمال العدائية والتدرج في إقامة إدارة مدنية مؤقتة في كوسوفو، فإنه يشجب بقوة استمرار أعمال العنف العرقي. إن المجتمع الدولي يعطي أولوية عالية لعودة اللاجئين والنازحين إلى ديارهم، وتحقيق الأمان لجميع السكان، ومحاكمة مرتكبي الفظائع.

٧ - إن تنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك يتقدم ولكن ببطء، ويشجع الاتحاد سلطات البلد على التعجيل بإقامة دولة القانون، ويدعو جميع الأطراف إلى الوفاء بالالتزامات الناجمة عن اتفاقات دايتون وتيسير عودة الأقليات دون قيود وكفالة الأمن لها.

٨ - ويحيط الاتحاد الأوروبي علماً باعتماد حكومة كرواتيا برنامجاً غير تمييزي للتعمير. ومع ذلك فإن البطء ما زال يشوب التقدم فيما يتصل بعودة اللاجئين، وقد يتعرض المرشحون للعودة للمضايقات. إن الاتحاد قلق للغاية لرفض كرواتيا التعاون بشكل تام مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ويشير إلى اهتمامه بقيام تعاون تام وغير مشروط بين كرواتيا والمحكمة.

٩ - ويساور الاتحاد الأوروبي قلق بالغ للحالة في شمال القوقاز وجمهورية الشيشان الروسية ولمصير المدنيين الأبرياء. ويطلب الاتحاد إلى الحكومة الروسية عمل كل ما في وسعها لمنع أي معاناة جديدة للنازحين، ويؤكد أن من المهم بدرجة فائقة أن تتيح روسيا للمنظمات الإنسانية سبيلاً آمنا وحراً لتوصيل المساعدات الإنسانية إلى هؤلاء الأشخاص على وجه السرعة وبشكل فعال.

١٠ - إن الاتحاد الأوروبي يشعر بالجزع لغياب الحقوق المدنية والسياسية في بيلاروس وانعدام دولة القانون في هذا البلد الذي يفتقر إلى نظام قضائي. إن حالات الاختفاء غير الطوعي تثير القلق. ويدعو الاتحاد حكومة بيلاروس إلى إعادة النظر في التشريعات التي تحدّ من الحق في التعبير والاجتماع، وإلى العمل بطريقة بناءة على تسوية النزاع الدستوري الراهن بين الحكومة والمعارضة.

١١ - إن الوضع الراهن في قبرص غير مقبول، ولا بد من تكثيف الجهود للتوصل إلى حل كامل وعادل ودائم على أساس ما يتصل بالموضوع من قرارات مجلس الأمن. ويطلب الاتحاد الأوروبي أن تكون حقوق الإنسان والحريات الأساسية موضع المراعاة التامة في الجزيرة بأسرها.

١٢ - ويحيط الاتحاد الأوروبي علماً برغبة تركيا في تحقيق تقدم في مجال حقوق الإنسان والإصلاحات الديمقراطية. ويدعو الاتحاد إلى اتخاذ تدابير تشريعية جديدة لتعزيز الحقوق المدنية والسياسية. ويناشد الاتحاد الأوروبي تركيا أن تحترم كل الاحترام سيادة القانون والقواعد الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك مكافحة الإرهاب. ويدعوها الاتحاد إلى تنفيذ توصيات المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب، ويأمل أن تظل تركيا على عهدها القديم في عدم تنفيذ عقوبة الإعدام.

١٣ - إن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان مقلقة للغاية، ومطلوب من كل أطراف النزاع احترام مبادئ القانون الدولي، بما فيها حقوق الإنسان والقانون الإنساني. وعلى جميع الفصائل المتواجهة وضع حد للسياسات التمييزية وتعزيز المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والكرامة وفي الحصول على التعليم والعمل والصحة. وأخيراً، يحث الاتحاد الأوروبي سلطات كابول على التعاون مع هيئات الأمم المتحدة.

١٤ - ويساور الاتحاد انزعاج بالغ إزاء الأحداث الأخيرة في باكستان، ويدين استيلاء الجيش على السلطة. ومن المحتم العمل سريعاً على إعادة الديمقراطية ودولة القانون. والاتحاد قلق لما يقع على حقوق الإنسان من انتهاكات خطيرة، بما في ذلك اللجوء إلى التعذيب، وعدم وجود إجراءات عادلة، والاحتجاز التعسفي، وكذلك انتهاك الحقوق الأساسية للأطفال والنساء والأقليات. إن باكستان مطالبة بحماية أقلياتها الدينية ومنع اللجوء بإسراف إلى قوانين التجديف وإلغاء المعاقبة على التجديف بالإعدام.

١٥ - إن الاتحاد الأوروبي يحث مرة أخرى الحكومتين الهندية والباكستانية على استئناف الحوار بينهما في مسألة كشمير بروح المحادثات التي عقدت في عام ١٩٩٩ في لاهور. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يكون الوصول بشكل أفضل إلى المنطقة متاحاً للمنظمات الدولية وغير الحكومية، وكذلك للمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب.

١٦ - ويرحب الاتحاد بتجديد الهند، في مناسبة الزيارة الأخيرة للبابا يوحنا بولس الثاني، لالتزامها بحماية الأقليات الدينية في البلد.

١٧ - إن حالة حقوق الإنسان في سري لانكا تعتبر مقلقة للغاية. ويدين الاتحاد الأوروبي الأعمال الإرهابية التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون، ويدعو جميع أطراف النزاع إلى بذل كل جهدهم للتوصل إلى تسوية بالتفاوض.

١٨ - إن حالة حقوق الإنسان في الصين ما زالت حتى الآن غير متفقة مع القواعد الدولية، وإذا كانت الإصلاحات السياسية والاقتصادية مرادفة للتقدم، فإن من المؤسف أن المشاركة في الحياة السياسية ودولة القانون لم تتقدما بالقدر الكافي. ويدعو الاتحاد الصين إلى اتخاذ تدابير محددة للتصديق على العهدين الدوليين للأمم المتحدة الخاصين بحقوق الإنسان وتطبيقهما. كذلك ما زال القلق يساور الاتحاد للإسراف في تطبيق عقوبة الإعدام وتقييد الحرية الدينية وانعدام حرية التعبير، ولحالة حقوق الإنسان في التبت وسنكيانغ.

١٩ - إن حقوق الإنسان لم تتقدم في ميانمار. ويحيط الاتحاد علماً بزيارة دي سوتو، وكيل الأمين العام، للبلد، ولكنه يأسف لقلة تعاون الحكومة مع الأمم المتحدة. ويدعو الاتحاد الحكومة بوجه خاص إلى السماح دون شروط مسبقة للمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار بزيارة البلد. لقد ازداد القمع ضد الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وغيرها من الأحزاب السياسية، وما زالت تقع اعتداءات خطيرة على حقوق الإنسان.

٢٠ - ويتابع الاتحاد الأوروبي باهتمام كبير التطورات السياسية في كمبوديا، وبخاصة منذ انتخابات عام ١٩٩٨ وتأليف حكومة ائتلافية جديدة. ويطلب الاتحاد إلى حكومة كمبوديا العمل على تقديم مسؤولي الخمير الحمر، المتهمين بارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الدولي، إلى العدالة ليحاكموا أمام محكمة مستقلة توفر جميع الضمانات المطلوبة في القواعد الدولية، كما يطالبها بالتعاون مع الأمم المتحدة في هذا الصدد.

٢١ - لقد وقعت انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في تيمور الشرقية في مناسبة الاستفتاء على استقلال الإقليم الذي جرى في جو من الرعب. ويرحب الاتحاد الأوروبي بما انتهت إليه الدورة الاستثنائية للجنة حقوق الإنسان بشأن تيمور الشرقية، ويشيد بتشكيل المفوضية السامية لحقوق الإنسان للجنة تحقيق دولية. ويتوقع الاتحاد من هذه اللجنة أن تقوم بأسرع ما يمكن بحصر منهجي لجميع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ويدعو السلطات الإندونيسية إلى التعاون بشكل تام مع اللجنة.

٢٢ - والاتحاد يشعر بالقلق البالغ أيضاً لما ورد من معلومات عن حدوث انتهاكات مستمرة لحقوق الإنسان للاجئين في تيمور الغربية. ويحث الاتحاد الأوروبي الإدارة الإندونيسية على وضع حد لأنشطة هذه المليشيات وعلى التعاون التام مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لتوفير الحماية للنازحين وتأمين عودتهم إلى تيمور الشرقية.

٢٣ - ويحيط الاتحاد الأوروبي بارتياح علماً بقرار الجمعية الاستشارية الشعبية في إندونيسيا عدم المطالبة بالإقليم. ويرحب الاتحاد بإجراء انتخابات متعددة الأحزاب في إندونيسيا لأول مرة منذ ٤٥ عاماً. وقد أُفرج عن عدد من السجناء السياسيين، وتحقق تقدم كبير في حرية التعبير، وأُلغي بعض القيود التي كانت مفروضة على النقابات والأحزاب السياسية. بيد أن الاتحاد الأوروبي ما زالت تقلقه انتهاكات حقوق الإنسان ـ وبوجه خاص الاحتجاز التعسفي، والإعدام خارج نطاق القانون، وحالات الاختفاء، وعمليات التعذيب ـ التي ترد أنباؤها. وأخيراً، يدعو الاتحاد حكومة إندونيسيا إلى تنفيذ توصيات أجهزة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان والسماح للمقررين الخاصين بالزيارات المطلوبة.

٢٤ - وفيما يتعلق بماليزيا، فإن الاتحاد ما زال قلقاً لاستمرار القيود على الحق في التجمع السلمي وحرية التعبير والرأي بوجه خاص. ويدعو الاتحاد حكومة ماليزيا إلى مراعاة ملاحظات محكمة العدل الدولية فيما يتعلق بالمقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان.

٢٥ - إن الاتحاد الأوروبي مغتبط للتقدم الحاصل في مجال حقوق الإنسان في إيران، وذلك أساساً بفضل نقاش أكثر انفتاحاً دار بشأن موقف البلد من حقوق الإنسان والديمقراطية ودولة القانون. على أن الاتحاد ما زال قلقاً لحالة حقوق الإنسان في هذا البلد، ولا سيما التمييز ضد البهائيين وغيرهم من الطوائف الدينية. ويدعو الاتحاد الحكومة الإيرانية إلى التعاون مع أجهزة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان ودعوة الممثل الخاص للأمم المتحدة إلى زيارة البلد.

٢٦ - وتقع في العراق انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني. ويأسف الاتحاد الأوروبي لعدم وجود أي تعاون من الحكومة العراقية مع المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في العراق. ويؤكد الاتحاد من جديد أن الحكومة العراقية مسؤولة عن ضمان رفاهة جميع السكان العراقيين والممارسة التامة لجميع الحقوق والحريات. والاتحاد قلق للحالة الإنسانية المأسوية، ويدعو جميع الأطراف المعنيين إلىالوفاء بالتزاماتهم المتبادلة في إدارة البرنامج الإنساني الذي أنشأه قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥).

٢٧ - ويرحب الاتحاد الأوروبي بتزايد اهتمام إسرائيل باحترام حقوق الإنسان كوسيلة لتعزيز السلام والاستقرار في كل المنطقة. وإذا كان الاتحاد يرحب بقرار المحكمة العليا حظر بعض أساليب التحقيق غير الإنسانية التي يعتبرها الاتحاد منافية لاتفاقية مناهضة التعذيب، فإنه يستنكر استمرار ممارسات معينة، مثل التعذيب، والاحتجاز السري، وهدم مساكن الفلسطينيين، وتقييد حرية التنقل، والاحتجاز الإداري.

٢٨ - ويرحب الاتحاد الأوروبي بإقرار السلطة الفلسطينية بأهمية حقوق الإنسان في عملية السلام في الشرق الأوسط. ويحيط الاتحاد علماً بأن السلطة تستهدف تحسين حالة حقوق الإنسان في الأراضي التي تسيطر عليها، وأنها مستعدة للتحاور في هذه المسألة. ويحث السلطة على ضمان تقيد أجهزة الأمن الفلسطينية تقيداً دقيقاً بالقواعد الموضوعة في مجال حقوق الإنسان، وعلى إعادة وقف تنفيذ عقوبة الإعدام.

٢٩ - وفي المملكة العربية السعودية ما زالت حالة حقوق الإنسان مثيرة للقلق، ويحث الاتحاد الحكومة السعودية على ضمان احترام الحقوق المدنية والسياسية. ويرى الاتحاد أن الاعتداءات الخطيرة على حقوق المرأة مبعث قلق بالغ، ويطلب إلى الحكومة تحقيق المساواة التامة للمرأة من الناحيتين القانونية والعملية. ومطلوب من الحكومة السعودية ضمان الحريات، وبخاصة الحريات الدينية، وكذلك حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع، والتعاون بشكل تام مع الآليات والأجهزة الدولية المعنية بحقوق الإنسان، والانضمام إلى المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

٣٠ - إن استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في رواندا أمر مقلق، رغم حدوث بعض التقدم. إن حكومة رواندا أساساً مسؤولة عن إعادة الأمور إلى نصابها بعد الإبادة الجماعية، وتنفيذ عملية المصالحة الوطنية وتحقيق الديمقراطية، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويتابع الاتحاد الأوروبي باهتمام إصلاحات العدالة التقليدية التي تستهدف الحد من اكتظاظ المحاكم. ويؤكد الاتحاد أن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لن تستطيع العمل بكفاءة دون مساندة من المجتمع الدولي. ويلاحظ الاتحاد بارتياح أن حكومة رواندا قد استأنفت الاتصال مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

٣١ - وفي بوروندي يثير قيام الجيش بنقل السكان المدنيين قسراً في الفترة الأخيرة قلقاً بالغاً، ويطلب الاتحاد الأوروبي إلى حكومة بوروندي السماح لهؤلاء الأشخاص بالعودة إلى ديارهم. إن هناك عدداً كبيراً من الأشخاص المحتجزين ما زالوا ينتظرون المحاكمة، وتفتقر إقامة العدل إلى الشفافية، وأحوال السجون بائسة للغاية. ويحث الاتحاد الأوروبي حكومة بوروندي على الامتناع عن تطبيق عقوبة الإعدام.

٣٢ - ويرحب الاتحاد بارتياح بتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار في لوساكا، ويطالب بسرعة تنفيذه لحل الأزمة في جمهورية الكونغو الديمقرطية في إطار من احترام حقوق الإنسان. والمنتظر من الحكومة، غداة زيارة المقرر الخاص، سرعة السماح بمجيء بعثة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في هذا البلد. وعلى الحكومة وضع حد للإفلات من العقاب والعمل على تقديم مرتكبي هذه الانتهاكات إلى العدالة. ويشيد الاتحاد الأوروبي بتعيين وزير لحقوق الإنسان وإنشاء لجنة تتولى، بالتعاون مع الأمم المتحدة، التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت فيما بين عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧.

٣٣ - وفي السودان، ورغم بعض التطورات المشجعة مثل الإصلاح الدستوري ومبادرات الحكومة من أجل تعزيز حقوق الإنسان، فإن القلق ما زال بالغاً إزاء حالات الإعدام خارج نطاق القانون، والاختفاء القسري، والاحتجاز التعسفي، والتعذيب، وأعمال العنف ضد المدنيين، وإجبار النساء والأطفال على العمل، والقيود الثقيلة على الحرية الدينية، التي ما زالت تقع في السودان. ويدعو الاتحاد الأوروبي طرفي الحرب الأهلية إلى التعاون للتوصل إلى اتفاق يضع حداً في النهاية للنزاع.

٣٤ - ويلاحظ الاتحاد الأوروبي بارتياح التطورات الجارية في الجزائر وبوادر تعاون الحكومة مع الشركاء الدوليين. والترحيب واجب بإعراب الحكومة الجزائرية عن استعدادها للتحاور مع الأجهزة المعنية بحقوق الإنسان، والأمل معقود على أن تتعاون الحكومة مع هذه الأجهزة تعاوناً تاماً. ويلاحَظ باهتمام أيضاً دعوة الرئيس بوتفليقة للمنظمات غير الحكومية إلى زيارة البلد. وقد تحسن الأمن بوجه عام في البلد، وقلّ عدد الحالات المبلغ عنها لانتهاكات حقوق الإنسان، حتى وإن ظلت حالة حقوق الإنسان في البلد مثاراً للقلق.

٣٥ - وفي نيجيريا بدأت عملية إرساء للديمقراطية، وتحسنت حالة حقوق الإنسان بشكل عام. ويرحب الاتحاد الأوروبي بما قرره الرئيس أوباسانجو وحكومته من إنشاء لجنة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في فترة الحكم العسكري. ويشجع الاتحاد حكومة نيجيريا على المضي في تعزيز حقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بالأقليات في منطقة الدلتا.

٣٦ - وفيما يتعلق بسيراليون، يدعو الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف إلى التنفيذ السريع والكامل لاتفاق السلام المبرم بين حكومة سيراليون والمجلس الثوري للقوات المسلحة/ الجبهة المتحدة الثورية في تموز/يوليه ١٩٩٩. ويرحب الاتحاد بإنشاء لجنة لتقصي الحقائق وللمصالحة تنفيذاً لهذا الاتفاق، ويؤكد ضرورة تمكين هذه اللجنة من أداء مهمتها.

٣٧ - وفي غينيا الاستوائية جرت الانتخابات التشريعية في آذار/ مارس ١٩٩٩ في ظروف من شأنها الإخلال بعملية إرساء الديمقراطية، ويدعو الاتحاد الأوروبي الحكومة إلى مواصلة حوارها مع جميع الأحزاب السياسية.

٣٨ - وقد أدان الاتحاد الأوروبي مراراً انتهاكات حقوق الإنسان التي تقع في سياق النزاع بين إريتريا وإثيوبيا، وخصوصاً ضد الأجانب والأشخاص المنتمين إلى الأقليات. ويحث الاتحاد حكومتي البلدين على احترام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. ويرحب الاتحاد بالجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية للعثور على حل سلمي للنزاع.

٣٩ - ومما يثير القلق استمرار انتهاك حقوق الإنسان بسبب النزاع في الصومال، ولا سيما في جنوب البلد. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع أطراف النزاع إلى الاستمرار في الجهود التي يبذلونها للتوصل إلى تسوية سلمية واحترام حقوق الإنسان وتعزيزها.

٤٠ - وفي أنغولا تتدهور حالة حقوق الإنسان، ويأسف الاتحاد الأوروبي لاستمرار الحرب الأهلية التي يعتبر الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) المسؤول الأساسي عنها. ويدعو الاتحاد مرة أخرى حكومة أنغولا ويونيتا إلى احترام حقوق الإنسان، وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية الطارئة، وتوفير الأمن وحرية التنقل لموظفي الشؤون الإنسانية وتمكينهم من الوصول إلى السكان المضرورين. ويرحب الاتحاد الأوروبي بإدراج مسألة حقوق الإنسان في ولاية مكتب الأمم المتحدة في أنغولا.

٤١ - وفي كوبا ما زال المنشقون والمعارضون السياسيون يتعرضون للقمع الشديد. وسيكون من مصلحة المجتمع الكوبي كله إجراء حوار صريح وموضوعي حول كل المسائل المتصلة بحقوق الإنسان، والتعاون مع أجهزة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان.

٤٢ - إن استمرار الأزمة السياسية والدستورية في هايتي أمر مقلق، والمأمول أن يتمكن البلد قريبا من العودة إلى الحياة الطبيعية وإلى سيادة القانون. والاتحاد الأوروبي مقتنع بأن الانتخابات المعلن عنها ستجري بطريقة عادلة وشفافة.

٤٣ - وفي منطقة البحر الكاريبي عادت عقوبة الإعدام بشكل مقلق. فبعد أن انتهى الوقف الطويل الأجل لهذه العقوبة في ترينيداد وتوباغو، نرى بلداناً أخرى تعود إلى هذه العقوبة منذ نهاية عام ١٩٩٨. ويأسف الاتحاد الأوروبي أيضاً لانسحاب بعض بلدان منطقة البحر الكاريبي من البروتوكول الاختياري المتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ولتقديمها تحفظا على المادة ١ منه.

٤٤ - وفي غواتيمالا تمكنت الحكومة، منذ توقيع اتفاق السلام، من تحسين حالة حقوق الإنسان. ويأمل الاتحاد الأوروبي أن تستمر عمليات التنظيم الدستوري وإصلاح القضاء وأن يتواصل التقدم في تنفيذ اتفاقات السلام، رغم النتائج المخيبة للآمال التي أسفر عنها استفتاء الربيع الماضي.

٤٥ - إن الاتحاد الأوروبي يؤيد تماماً الجهود التي تبذلها الحكومة الجديدة في كولومبيا لحل النزاع الداخلي الذي يعانيه جميع الكولومبيين منذ فترة طويلة. ويدعو الاتحاد الحكومة إلى مواصلة التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وإحالة المسؤولين إلى العدالة، مع مراعاة الأصول القانونية. إن تمديد ولاية مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بوغوتا إجراء مهم. ويتابع الاتحاد الأوروبي باهتمام كبير تطورات مفاوضات السلام، ويدعو جميع الأطراف إلى التوصل إلى حل سلمي للنزاع الذي يؤثر في البلد كله.

٤٦ - إن القرار الذي اتخذه برلمان بيرو في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٩ برفض ولاية محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان قرار مؤسف للغاية، لأنه يحرم مواطني بيرو حقهم في الانتصاف أمام هيئة عبر وطنية، كما يحرمهم الضمان الأخير الذي يتيحه لهم هذا الحق. ويشيد الاتحاد الأوروبي بأنشطة اللجنة الخاصة التي أنشأتها حكومة بيرو للتوصية بإطلاق سراح الأشخاص المحتجزين بغير وجه حق.

٤٧ - ويحيط الاتحاد باهتمام علماً بالتدابير التي اتخذتها حكومة المكسيك في مسألة الإفلات من العقاب، تعزيزاً لتدريس حقوق الإنسان للعاملين في الجيش والقضاء والشرطة. ويأمل الاتحاد أن تفضي هذه التدابير إلى تحقيق الاحترام التام للحقوق التي يكفلها الدستور، وأن تسهم في وضع حد للإفلات من العقاب وللانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. والاتحاد مغتبط للزيارة التي قام بها المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب والإعدام خارج نطاق القانون والإعدام بإجراءات موجزة والإعدام التعسفي، وكذلك للزيارة التي ستقوم بها المفوضة السامية لحقوق الإنسان للمكسيك قريباً.

٤٨ - إن المجتمع الدولي أكد من جديد، في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، إيمانه بعالمية جميع حقوق الإنسان وتكاملها وترابطها. إن هذا الاهتمام أمر مشروع، وتعزيز حقوق الإنسان تحدّ لا حدود له.

٤٩ - **المونسنيور مارتينو** (الكرسي الرسولي): قال إن ميثاق الأمم المتحدة قد بعث الأمل من جديد في عالم ديست فيه كرامة الإنسان عقوداً طويلة، إذ أعلن من جديد إيمان الشعوب "بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية". وفي وقت لاحق، أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي تردد صداه في إعلان وبرنامج عمل فيينا، أن "جميع حقوق الإنسان تنبع من كرامة الإنسان وقدره المتأصلين فيه، وأن الإنسان هو ذاته موضوع حقوق الإنسان". ويستفاد من ذلك أن احترام حقوق الإنسان لا يتحقق إلا بالاعتراف لكل إنسان بكرامته واحترامها.

٥٠ - ويرى الكرسي الرسولي أن أي محاولة للحط من قدر كرامة الإنسان في لغة الأمم المتحدة تعدّ خروجاً خطيراً على الهدف من وجود هذه المنظمة. وجدير بالذكر أن حقوق الإنسان ليست تفضلاً من حكومة أو من أي مؤسسة أخرى، بل إنه يتعين على هذه الكيانات الاعتراف بها وتعزيزها والدفاع عنها.

٥١ - إن حقوق الإنسان عالمية بطبيعتها لكونها مصدر كرامة كل إنسان. ويثير مبدأ هذه العالمية مشاكل عندما تعطي بعض الدول لنفسها الحق في قبول هذه الحقوق أو رفضها، محتمية بذريعة باطلة هي السيادة الوطنية. وحقوق الإنسان لا يمكن أيضاً أن تتجزأ، وقبول بعض هذه الحقوق بشكل انتقائي يمكن أن يؤدي في الواقع إلى نبذ جميع هذه الحقوق بالتدريج.

٥٢ - وبعد أن التزم المجتمع الدولي، في مناسبة الذكرى السنوية الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بتوطيد العلم بهذه الحقوق، فإنه مطالب الآن باتخاذ تدابير محددة لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، يؤيد الكرسي الرسولي بقوة مبدأ التثقيف في مجال حقوق الإنسان. إن تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عن متابعة المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان يحتوي، في هذا الصدد، على عدد من المبادرات المشجعة.

٥٣ - **السيد هاينز** (كندا): قال إن القرن العشرين شهد وضع عدد كبير من الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وإنشاء أجهزة عديدة لتعزيز هذه الحقوق وحمايتها. إن المناقشات اليومية لمجلس الأمن تذكّر مع ذلك بالمعاناة التي لا تطاق والضعف اللذين يعيشهما عدد كبير ممن يُفترض في هذه القوانين حمايتهم. إن

النقاش المتشابك غالباً الذي يجري الآن في الأمم المتحدة بشأن حماية المدنيين في المنازعات المسلحة يعكس واقعا مأسوياً يعيشه ملايين الأشخاص في العالم.

٥٤ - إن حجم انتهاكات حقوق الإنسان في أفغانستان يفوق كل الحدود، ولم تتوقف الفظائع التي ترتكبها حركة طالبان في عام ١٩٩٩. فآلاف الأشخاص يُجبرون على النزوح، وما زالت حقوق النساء والفتيات واحتياجاتهن تلقى الإنكار دوماً. وفي هذه الحالة العصيبة، تتعين الإشادة بجهود الأمم المتحدة من أجل إيفاد مستشارين للشؤون المدنية إلى هذا البلد.

٥٥ - وفي أنغولا، حيث زاد عدد النازحين في البلد على مليونين، تقع اعتداءات على المدنيين وموظفي الشؤون الإنسانية. وهي البلد الذي تقول عنه منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) إن أطفاله هم الأكثر تعرضاً للموت وسوء التغذية والعنف. والواقع أنه يتعين توقيع الجزاءات بشكل أفضل على يونيتا التي تعتبر المسؤول الرئيسي عن هذه المأساة، لإرغامها على استئناف مفاوضات السلام.

٥٦ - وفي السودان ما زالت جميع الفصائل المنخرطة في الحرب الأهلية تنتهك حقوق المدنيين. غير أن الحكومة هي التي تتحمل المسؤولية الأساسية عن استرقاق الرجال والنساء والأطفال، وتجنيد الأطفال في الجيش، والقصف الأعمى للمنشآت المدنية. وتؤيد كندا بقوة عملية السلام التي تقوم بها الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (الإيجاد) والتي تشترك هي في تمويلها، وتحث جميع الأطراف على التعجيل بهذه العملية.

٥٧ - إن النزاع بين إريتريا وإثيوبيا ما زال يكرب السكان المدنيين في البلدين اللذين يُستحثان على حماية حقوق الإنسان في أراضيهما وتسهيل العودة الطوعية لمواطنيهما. ومطلوب مرة أخرى من إريتريا الوفاء بالتزامها بالسماح للجنة الصليب الأحمر الدولية بالوصول إلى أسرى الحرب.

٥٨ - وفي منطقة البحيرات الكبرى ما زالت كل الجماعات المسلحة تهاجم المدنيين وتتسبب في نزوح مكثف للسكان. إن كندا تدعو جميع موقعي اتفاق لوساكا إلى الوفاء بالتزاماتهم وإنهاء التمييز العرقي ووضع حد للإفلات من العقاب في المنطقة.

٥٩ - إن الإرهاب، وهو مرفوض دوماً، لا يصلح ذريعة لانتهاك حقوق الإنسان والقانون الإنساني. ومما يثير الجزع في هذا الصدد العمليات العسكرية الروسية في الشيشان، حيث يؤدي اللجوء إلى القوة بشكل واسع النطاق وغير متكافئ إلى وقوع أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين وإلى عمليات نزوح واسعة النطاق. ومما زاد هذه المأساة تفاقما أن المعسكرين لا يوفران للمنظمات الدولية الإنسانية ما يكفي من سبل الوصول والحماية.

٦٠ - وفي كولومبيا، حيث ألجأ العنف المتصاعد أكثر من مليون شخص، أغلبهم من الأطفال، إلى الفرار من ديارهم في غضون أربعة أعوام، ما زالت الجماعات المسلحة ترتكب انتهاكات سافرة للقانون الإنساني. وتؤيد كندا بحزم مبادرات الحكومة من أجل السلام، وترى أن استئناف المحادثات مؤخرا مع القوات المسلحة الثورية علامة مشجعة.

٦١ - وما زالت الحكومة العراقية تحكم البلد بالتخويف، ويثير رفضها التعاون مع المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان الشك في نواياها المعلنة فيما يتعلق بالتعاون مع المجتمع الدولي بشكل أفضل.

٦٢ - إن قسماً كبيرا من سكان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا يتمتعون بحقوقهم المدنية والسياسية ولا بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الحق في التنمية. وتحث كندا الحكومة على إطلاق سراح السجناء السياسيين وعلى التعاون التام مع المنظمات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية التي تعتزم تقديم مساعدة يحتاج إليها البلد على وجه السرعة.

٦٣ - إن حالة حقوق الإنسان في ميانمار استمرت تتدهور في عام ١٩٩٩، وليس هناك سوى بصيص من الأمل في تحسنها. وتدعو كندا من جديد النظام الحالي إلى التحاور مع ممثلي المعارضة والأقليات.

٦٤ - وإذا لم يكن هناك نموذج واحد للديمقراطية، فإننا لا نفهم كيف يمكن للإطاحة بحكومة منتخبة ديمقراطياً أن تساعد على تعزيز حقوق الإنسان والتنمية. وقد تلقى الوفد الوزاري للكومنولث، في زيارته الأخيرة لباكستان، تأكيدات بأن دولة القانون وحقوق الإنسان والإصلاح الانتخابي ستكون محلاً للاحترام.

٦٥ - وفي إيران ما زالت التوترات قائمة بين مَن ينادون بمجتمع متسامح وعادل ومن يرفضون التغيير. وهناك مشاكل عديدة لم تحلّ: عدم حدوث تقدم في حقوق المرأة، التمييز ضد البهائيين، الحكم على طلبة بالإعدام، اعتقال أفراد الطائفة اليهودية الإيرانية. وما زال الأمل يراود كندا أن يحدث تطور موات في هذه المسائل، وما زالت مقتنعة بأن قيام تعاون أفضل مع المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان سيخدم حكومة إيران وشعبها.

٦٦ - ويلاحَظ منذ ستة أشهر حدوث تطورات واضحة ومشجعة فيما يتعلق بعودة السلام أو الأمل في السلام إلى تيمور الشرقية وسيراليون وكوسوفو. وعلى الرغم من العنف والتهديد، فإن شعب تيمور عبر عن رغبته السياسية في اقتراع ٣٠ آب/أغسطس. وسيكون دور الإدارة المؤقتة للأمم المتحدة حاسما في إعادة بناء مجتمع تيمور. ولذلك ينبغي لهذه الإدارة أن تعتمد على عنصر قوي لحقوق الإنسان. وتشيد كندا بجهود بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو من أجل بناء كوسوفو التعددية والديمقراطية. وفي سياق مثير للقلق من التوترات العرقية، فإن قيام مؤسسات متعددة الأعراق يمثّل فيها الصرب يُعد أفضل طريقة لخدمة مصالح الطائفة الصربية في كوسوفو. وأخيرا، فإن عملية السلام في سيراليون تعطي قدرا كبيراً لحقوق الإنسان في عملية المصالحة الوطنية. والمأمول أن يساعد إنشاء لجنة للسلام والمصالحة على الاعتراف بالمسؤوليات، فهذا الاعتراف يعد أحد المداخل إلى السلام الدائم.

٦٧ - وفي البوسنة والهرسك تدعو كندا الحكومة مرة أخرى إلى احترام اتفاق دايتون بأكمله، وتحثها على اعتماد مشروع القانون الانتخابي لدعم الديمقراطية. وتذكّر كندا بأن جميع الحكومات ملتزمة بالتعاون التام مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة التي تعد أعمالها ضرورية لتحقيق السلام في البلقان. وينطبق هذا أساساً على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، التي تعد مسؤولة عن قدر كبير من المعاناة الإنسانية في كوسوفو وعن تدمير صربيا تدميرا شبه كامل.

٦٨ - وتدعو حكومة كندا سلطات هايتي إلى تشديد مكافحة الاعتداءات على حقوق الإنسان والإفلات من العقاب في هايتي، وتتطلع بقوة إلى عودة البرلمان بانتخابات موثوق بها يُلتزم فيها بالمواعيد المقررة. وما زالت كندا عازمة على مساعدة هايتي في إقامة مؤسسات فعالة للقضاء والشرطة والانتخابات.

٦٩ - وقد شرعت نيجيريا في الـ ١٥ شهرا الماضية في الانتقال المشجع إلى الديمقراطية، وعلى الجماعة الحاكمة أن تواصل جهودها التي تبذلها من أجل إعطاء نيجيريا نظاماً سياسياً راسخاً.

٧٠ - والترحيب واجب أيضا بالتطورات الأخيرة في إندونيسيا، وتعرب كندا عن استعدادها لدعم الجهود التي تقوم بها الحكومة والمؤسسات الإندونيسية الأخرى من أجل دعم التقدم على صعيد حقوق الإنسان ومواصلة الإصلاحات. وما زالت كندا قلقة لأحداث العنف الطائفية والعرقية التي تنتشر في العديد من المناطق، ولتصرفات قوات الأمن حيال هذا النوع من الأحداث. ولذلك فإن من دواعي الغبطة إعراب الحكومة الجديدة عن عزمها على حماية الحقوق الدينية وحقوق الأقليات العرقية، وعلى إزاحة الستار عن انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في البلد فيما مضى.

٧١ - إن كندا تخص تعاونها مع هيئات الأمم المتحدة التعاهدية بكثير من الجهود، وتدعو جميع هذه الأجهزة إلى القيام بتقييم مستقل لحالة حقوق الإنسان في هذا البلد. وتشجع كندا بشدة جميع الدول الأعضاء على اقتفاء أثرها.

٧٢ - وتود كندا كثيراً أن تصدق الصين في أقرب وقت على العهدين الدوليين الرئيسيين لحقوق الإنسان. إن الصين تحقق نجاحا في تحسين مستوى معيشة سكانها؛ وقد تعهدت بمكافحة إساءة استعمال السلطة وتحديث نظامها القضائي. ومع ذلك فالقلق ما زال محسوسا إزاء حالة حقوق الإنسان، ولا سيما التعصب وعرقلة حرية التعبير وتكوين الجمعيات والحريات الدينية، وبخاصة في التبت، والتطبيق المألوف لعقوبة الإعدام، بالإضافة إلى العقوبات القاسية الصادرة على المنشقين السياسيين.

٧٣ - وفي ماليزيا تنصب شواغل كندا على السيطرة على وسائط الإعلام واستغلال النظام القضائي في قمع حرية التعبير، ولا سيما سياسيا. إن كندا تطلب إلى الحكومة أن تفي بما وعدت به فتنفذ حكم محكمة العدل الدولية بشأن مركز المقرر الخاص المعني باستقلال السلطة القضائية تنفيذاً تاماً.

٧٤ - وفي كوبا استمرت الدولة بانتظام في قمع أي معارضة سياسية. وإذا كان من الأمور المشجعة عدم تطبيق التشريعات الجديدة الخاصة بالمنشقين، فإن الرسالة السياسية المنبثقة عنها تثير القلق.

٧٥ - إن مهمة أي حكومة إنشاء المؤسسات ووضع السياسات التي تسمح لكل المواطنين بالتمتع بكل حقوقهم بأفضل طريقة ممكنة. على أن المسؤولية الجماعية والالتزام الأدبي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة يذهبان إلى أبعد من ذلك، كما قال الأمين العام مؤخرا؛ فهما يتمثلان في تعزيز احترام الحريات الأساسية وحقوق الإنسان في جميع أرجاء العالم.

٧٦ - **السيد شن غوفانغ** (الصين): قال إن نظر الجمعية العامة في مسألة حقوق الإنسان في مطلع الألفية الجديدة يتسم بأهمية فائقة، وإن لدى المجتمع الدولي كل ما يدعوه إلى الفخر بالتقدم المنجز في هذا المجال، ولا سيما منذ إنشاء الأمم المتحدة. لقد دحرت القوى الديمقراطية الفاشية والاستعمار والفصل العنصري، وحصلت بلدان أخرى على الاستقلال وانضمت إلى المنظمة، ووضعت المنظمة عدداً من الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي شحذت وعي المجتمع الدولي لمسألة الحريات والحقوق الأساسية وأسهمت في تحقيق الاحترام لهذه الحريات والحقوق.

٧٧ - على أن المزيد من العمل ما زال مطلوبا. فالتمييز العنصري وكراهية الأجانب وغيرهما من أشكال التعصب تكسب أرضا، والهوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تتعمق، والأيديولوجية التي كانت سائدة في زمن الحرب الباردة ما زالت، بعد انقضاء أكثر من ١٠ أعوام على انتهاء هذه الحرب، تعرقل الأنشطة المضطلع بها في ميدان حقوق الإنسان.

٧٨ - إن سيادة الدولة شرط لا غني عنه لاحترام حقوق الإنسان، ويعطي ميثاق الأمم المتحدة لهذين المبدأين وزناً متساوياً. إن أي تدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد يؤدي إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها من أجل تغيير النظام الاجتماعي لهذا البلد وقيمه ـ سواء باسم حماية حقوق الإنسان أو لحل أزمة إنسانية ـ يعتبر انتهاكاً خطيراً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وللقواعد الأساسية للقانون الدولي، وهناك الآن أمثلة عديدة على ذلك.

٧٩ - إن الاعتراف بتنوع الشعوب شرط مهم لتعزيز وحماية عالمية حقوق الإنسان. فلكل شعب الحق في اختيار ما يناسبه من نظام اجتماعي وطريق للتنمية. غير أن بعض البلدان تنزع، بدعوى حماية حقوق الإنسان، إلى إملاء السلوك الواجب اتباعه في هذا الصدد على غيرها، وهو أمر مرفوض. وينطبق هذا المبدأ على مسألة عقوبة الإعدام التي تنظر فيها اللجنة.

٨٠ - إن الصين تحث الولايات المتحدة على اتخاذ تدابير فعالة للقضاء على التمييز العنصري، ووضع حد للّجوء إلى العنف، وكفالة الاحترام التام لحقوق الإنسان في أراضيها.

٨١ - ومن الملحّ العمل على إصلاح الأجهزة المعنية بحقوق الإنسان التي أنشأتها المنظمة إذا أردنا الحد من المنازعات، ودعم التعاون، وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك الحق في التنمية، وزيادة فعالية لجنة حقوق الإنسان. ومن المهم في هذا السياق أن يشرع المجتمع الدولي في حوار يقوم على المساواة والاحترام المتبادل والوئام، حتى يتسنى لهذه الأجهزة الاضطلاع بالمهام التي ناطها بها ميثاق الأمم المتحدة.

٨٢ - إن الصين، منذ حصولها على الاستقلال قبل ٥٠ عاما، وخصوصا منذ مجيء الإصلاح والانفتاح قبل ٢٠ عاما، قد أعطت الأولوية لإعمال حقوق شعبها في الوجود والتنمية. وعلاوة على سعي الحكومة إلى تلبية الاحتياجات الأساسية لـ ١,٢ من بلايين النسم، فإنها تعمل على تعزيز وحماية حقوقهم المدنية والسياسية،

وصدقت على العديد من الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وأتاحت للشعب الصيني التمتع بحريات وحقوق أساسية ليس لها سابقة في تاريخ الصين.

٨٣ - **السيد أغوس سرييونو** (إندونيسيا): قال إن تعزيز وحماية حقوق الإنسان يتوقفان على خلق ثقافة لحقوق الإنسان. إن للتثقيف في مجال حقوق الإنسان دوراً أساسياً في هذا الصدد، فالتثقيف يساعد على تغيير المواقف والمفاهيم.

٨٤ - وفي إطار تعزيز القدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان، أبرمت الحكومة الإندونيسية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في عام ١٩٩٨ مذكرة اتفاق على التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان. ويتصل هذا التعاون بأربعة مجالات رئيسية: (١) خطة العمل الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وتعزيز القدرات الوطنية؛ (٢) التثقيف في مجال حقوق الإنسان؛ (٣) المؤسسات الوطنية المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان؛ (٤) استراتيجيات إعمال الحق في التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٨٥ - ومن البرامج الرئيسية التي بدأ تنفيذها بالفعل برنامج التدريب الوطني للمعلمين في مجال إعمال حقوق الإنسان، الذي جرى تنفيذه في جاكرتا في مطلع هذا العام والذي يبرهن على رغبة الحكومة في ضمان تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وإلى جانب ذلك، أتيح في العام الماضي لعدد من الموظفين الإندونيسيين، بمعاونة المفوضية السامية لحقوق الإنسان، الاشتراك في حلقة دراسية عقدت في تورينو في موضوع إعداد التقارير التي تقدم بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. ولذلك فإن إندونيسيا سعيدة بالدور الذي يؤديه التعاون الدولي في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

٨٦ - ولما كانت العولمة تزيد من مخاطر تهميش البلدان النامية، فإنه يتعين القيام بعمل متضافر، على الصعيدين الوطني والدولي، للحد من الآثار الضارة لهذه الظاهرة وضمان وجود مناخ موات لإعمال الحق في التنمية. وفي هذا السياق فإن اشتراك البلدان النامية في وضع السياسات العالمية في مجال الاقتصاد الكلي تكون له أهمية خاصة.

٨٧ - وقد أشارت المفوضة السامية لحقوق الإنسان في تقريرها (A/54/36) إلى انتهاكات حقوق الإنسان في تيمور الشرقية. ويتعين في هذا الموضوع توضيح عدة أمور. فالاستنتاجات الواردة في التقرير بشأن تيمور الشرقية لا أساس لها لأن التحقيق في الانتهاكات المدعاة لم ينته بعد. وقد ذكر بعض الصحف الدولية وناطق باسم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن الأمم المتحدة لم تجد أي أثر للانتهاكات المدعاة. وفضلاً عن ذلك فإن إندونيسيا، التي لا تنكر وقوع أعمال عنف بعد الانتخابات،قد شكلت لجنة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في تيمور الشرقية بعد الاقتراع، وأعلنت استعدادها للتعاون مع المجتمع الدولي في مجال التحقيقات.

٨٨ - **السيدة الحجاجي** (الجماهيرية العربية الليبية): أشارت إلى أن احترام حقوق الإنسان وحق الشعوب في اختيار نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي هو جزء من الأهداف والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. أما فرض نموذج للحكم على بلد ما دون مراعاة للواقع فإنه قد تكون له عواقب وخيمة. ومن المهم عشية الألفية

الثالثة تحقيق عالمية وتكامل حقوق الإنسان، سواء أكانت حقوقاً فردية أو جماعية، أو حقوقاً سياسية ومدنية واجتماعية واقتصادية وثقافية، بما فيها الحق في التنمية الذي اعتُرف به في مؤتمر فيينا والذي ينكر على بعض البلدان.

٨٩ - إن حقوق الإنسان ليست فقط مرادفة للديمقراطية أو تقاسم السلطة أو حرية الفكر، بل هي أيضا مرادفة لمكافحة الجوع والفقر والتخلف والمرض. ومع أن إعلان وبرنامج عمل فيينا يؤكدان أهمية عدم الانتقائية والنزاهة والموضوعية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، فإن الغالب أن بعض دول نصف الكرة الشمالي تستغل المساعدات الإنسانية التي تقدمها في ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية على دول النصف الجنوبي. وتنصّب بعض الدول نفسها مدافعاً عن حقوق الإنسان لتحقيق أغراضها: فهي تتحدث عن وجود انتهاكات لحقوق الإنسان عندما لا تتفق مصالحها مع مصالح البلد المعني، ولكنها في غير تلك الحالة تُغمض عينيها عن الانتهاكات السافرة. وبالتعاون والحوار البناءين بين الدول والكف عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول يمكن التوصل إلى تعزيز وحماية فعالين لحقوق الإنسان.

٩٠ - ورغم النداء الصادر في إطار مؤتمر فيينا، فإن بعض الدول تنزع إلى فرض تدابير قسرية أحادية على دول أخرى لتحقيق أغراض اقتصادية وسياسية. وتنتهك هذه الدول بشكل سافر مبادئ القانون الدولي والحق في التنمية، في تجاهل لقرارات الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان. إن مراقبة الانتخابات وإيفاد بعثات لتقييم حالة حقوق الإنسان في بعض البلدان لا يعتبران حقاً للمجتمع الدولي، بل وسيلة لمساعدة الدول، إذا رغبت، في إصلاح هياكلها السياسية والقضائية في إطار من احترام حقوق الإنسان.

٩١ - إن عملية التدخل العسكري التي تتم باسم احترام حقوق الإنسان دون ضمان من الأمم المتحدة تقوض الأساسين اللذين تقوم عليهما المنظمة، وهما سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. ويجب أن يُطلب إلى محكمة العدل الدولية إبداء رأيها في حق التدخل الإنساني الذي يخالف ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي.

٩٢ - إن ليبيا تأمل أن ينتهز المجتمع الدولي فرصة الألفية الجديدة لكي يجدد التزاماته ويضاعف جهوده ويتخذ كل الإجراءات الضرورية لبلوغ الأهداف الواردة في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، التي هي أساس استقرار كل دولة وتنميتها.

٩٣ - **السيدة غورجيفا** (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة): قالت إن القرن العشرين، الذي شهد تطورا تكنولوجيا واسعاً، كان في الوقت ذاته عصر معاناة بالغة للإنسانية. لقد آن أوان تقييم التقدم المحرز في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والتعهد بالتزامات في الألفية الجديدة. وبفضل عمل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، تطور القانون الدولي المتعلق بحقوق الإنسان تطوراً كبيراً في الأعوام الخمسين الأخيرة، بل أصبح مرجعاً لوضع التشريعات الوطنية. ولذلك فإن المأمول، حسب مبادرة الأمين العام والمفوضة السامية لحقوق الإنسان، أن يتم بحلول عام ٢٠٠٣ التصديق عالمياً على المعاهدات الدولية الرئيسية الست المتعلقة بحقوق الإنسان.

٩٤ - على أنه في الوقت الذي نحتفل فيه بالذكرى السنوية الخمسين لميلاد القانون الإنساني، ما زال العالم يشهد انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وكوارث إنسانية حقيقية. فبعد عشرة أعوام من اعتماد اتفاقية حقوق الطفل، ما زال العديد من الأطفال يواجهون فظائع الحرب. ولذلك ينبغي العمل على وضع حد للإفلات من العقاب في هذه المجالات، والسعي بصفة خاصة في أقرب وقت ممكن إلى إصدار نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

٩٥ - إن أزمة كوسوفو والمنازعات الأخرى في العالم قد بيّنت أن السلام لن يتحقق دون احترام ثابت لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وإذا كانت الدول تتحمل مسؤولية أساسية في هذا الشأن، فإن أفراد المجتمع المدني وأعضاء المجتمع الدولي لهم فيه هم أيضا دور هام يؤدونه، وهو ما أكده المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي انعقد في فيينا.

٩٦ - وفي هذا الصدد، ينبغي العمل في المقام الأول على إنشاء أجهزة تتولى رصد ومتابعة تطبيق القواعد المقبولة في مجال حقوق الإنسان، أو تعزيز الأجهزة القائمة بالفعل. ومن هنا ترى جمهورية مقدونيا أن هناك خطوة تمت في الاتجاه الصحيح، هي اعتماد البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإعداد البروتوكول الاختياري المتعلق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب العقوبة أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

٩٧ - إن جمهورية مقدونيا ترحب بالأنشطة التي تقوم بها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. إن تعزيز أجهزة منظومة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان وتوطيدها أمر أساسي لتطبيق القواعد المنطبقة في هذا المجال. وتؤيد جمهورية مقدونيا أيضاً إصلاح لجنة حقوق الإنسان، وتأمل أن يتمكن الفريق العامل لما بين الدورات من التوفيق بين مصالح الدول وإتمام مهمته بنجاح في جو من توافق الآراء. كما تأمل جمهورية مقدونيا أن تتخذ لجنة حقوق الإنسان في دورتها القادمة تدابير مهمة لتعزيز أجهزة اللجنة.

٩٨ - إن التثقيف جانب مهم في العمل الوقائي. وهناك ما يستوجب الغبطة في الأنشطة التي جرت حتى الآن في إطار عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. ويتعين، زيادة على ذلك، دعم الجهود التي تبذلها المفوضية السامية لحقوق الإنسان لوضع خطط عمل وطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. إن الترابط بين حقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية يحظى باعتراف متزايد. وفي هذا الصدد، تساند جمهورية مقدونيا أنشطة الخبير المستقل المعني بالحق في التنمية.

٩٩ - لقد صدقت معظم الدول على اتفاقية حقوق الطفل، ولكن تطبيقها لا يبعث على الرضا. ولذلك تدعم جمهورية مقدونيا جهود لجنة حقوق الإنسان في اتخاذ تدابير محددة لحماية الطفولة، وتدعم أنشطة الفريقين العاملين المعنيين بإعداد البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل.

١٠٠ - إن السعي الحريص على المساواة بين الجنسين على الصعيد الوطني يتسم بأهمية كبيرة، سواء تحقق عن طريق برامج الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية الإقليمية. ولا بد من الاهتمام بوجه خاص بمكافحة العنف

ضد المرأة والاتجار بالنساء. إن جمهورية مقدونيا تشارك بنشاط في المشاريع الإقليمية لمجلس أوروبا الرامية إلى تعزيز مركز المرأة في المجتمعات الأوروبية. فالمرأة في جمهورية مقدونيا، كما في معظم بلدان المنطقة، ليست ممثلة بالقدر الكافي في مناصب اتخاذ القرار. وفي عام ١٩٩٨، واجه البرلمان هذه المشكلة باعتماد إعلان يتعلق بالمساواة بين الجنسين في مجال الاشتراك في عمليات اتخاذ القرار.

١٠١ - ويتعين العمل بمزيد من الفعالية على معالجة مسألة حماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو عرقية وإلى أقليات دينية ولغوية. وهناك في هذا الصدد ما يدعو إلى السرور في اعتماد إعلان الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو عرقية وإلى أقليات دينية ولغوية، وفي العمل الذي أنجزته لجنة حقوق الإنسان واللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وفريقها العامل المعني بالأقليات. وينبغي الترحيب أيضا بالأنشطة التي تضطلع بها المنظمات الإقليمية في هذا المجال، ولا سيما مجلس أوروبا. ويجدر بالذكر هنا أهمية وثيقتين: الاتفاقية الإطارية لحماية الأقليات القومية، وميثاق حماية اللغات الإقليمية أو لغات الأقليات، وهما الوثيقتان اللتان يزداد عدد موقعيهما أو المصدقين عليهما من بلدان منطقة جنوب شرق أوروبا.

١٠٢ - ولا بد في هذا الصدد من التشديد على دور "عقد الاستقرار" في إيجاد مجتمعات ديمقراطية مستقرة واقتصادات مزدهرة في منطقة جنوب شرق أوروبا. ويسعد جمهورية مقدونيا أيضاً أن هذا العقد ساعد على معالجة مسألة الأقليات على صعيد المنطقة وليس على صعيد الدول. إن جمهورية مقدونيا، وهي رائدة في المنطقة فيما يتصل بحماية وتعزيز الحقوق الأساسية للأقليات، تعتزم رصد التنفيذ الفعال للمشاريع الموضوعة لخدمة الأقليات القومية في المنطقة. فهي ترى بالفعل أن نجاح "عقد الاستقرار" رهن بالتقدم في عملية إرساء الديمقراطية وحقوق الإنسان.

١٠٣ - **السيد إنغولفسن** (أيسلندا): قال إن العولمة تخلق علاقات متبادلة بين أصحاب العقائد والديانات المختلفة. ولذلك ينبغي تعزيز التسامح والاحترام المتبادل منعاً للمنازعات.

١٠٤ - وفيما يتعلق بمظاهر التعصب والتطرف الدينيين التي يوردها المقرر الخاص، تجدر بالإشارة الحالة المأسوية للنساء في أفغانستان اللاتي يتعرضن لعدوان خطير تتذرع فيه حركة طالبان بالدين لتبريره. ولا بد من الاستمرار في مساندة هؤلاء النساء اللاتي لا يملكن أي وسيلة لتغيير حالتهن. إن حقوق الإنسان عالميـــة، ولا يصح التذرع بالدين أو التقاليد للسكوت على الانتهاك السافر لهذه الحقوق. ومن ناحية أخرى، ورغم علامات تحسن حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، فإن حالة الطائفة البهائية لم تتحسن. وحث ممثل أيسلندا حكومة جمهورية إيران الإسلامية على أن تسمح للأقلية البهائية بممارسة شعائر دينها وحقوقها الأساسية.

١٠٥ - وأخيرا، ينبغي التحلي بالفطنة في مواجهة التعصب والتمييز والعمل مثلاً، في حالة التطرف الديني، على تجنب اتهام طوائف دينية بأكملها بالتعصب لمجرد وجود بعض المتطرفين في صفوفها.

١٠٦ - **السيد كارانسا** (غواتيمالا): تكلم في البند ١١٦ (ب)، فقال إن توقيع الاتفاق الشامل لحقوق الإنسان في آذار/ مارس ١٩٩٤ كان بداية فترة من احترام حقوق الإنسان وإعمالها في غواتيمالا. وجدير بالذكر، على الصعيد

الداخلي، أنه قبل توقيع اتفاقات السلام في عام ١٩٩٦، كان هناك جهاز للرصد الداخلي لحقوق الإنسان ضمن بعثة الأمم المتحدة في غواتيمالا، أشار في تقاريره إلى حدوث تحولات كمية ونوعية، رغم صعوبة عملية استعادة السلام وتعزيز الديمقراطية بعد ٣٤ عاماً من النزاع المسلح الداخلي.

١٠٧ - وقد وصف التقرير الخامس للبعثة هذه التحولات بأنها بمثابة "تقدم أكيد في مراعاة الالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل لحقوق الإنسان". ومن ناحية أخرى، فإن الإرادة السياسية للحكومة فيما يتعلق بمكافحة الجريمة والإفلات من العقاب قد ساعدت على الحد من انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها موظفو الدولة، وسُجّل انخفاض كبير في عدد الشكاوى من التعذيب.

١٠٨ - وفي إطار السياسة الراهنة بشأن حقوق الإنسان، يعتبر تعويض الضحايا عنصرا أساسيا في التزام الدولة بتعويض السكان ماديا ومعنويا عن الخسائر الواقعة. وهذا المبدأ مدرج بالفعل في الاتفاق الشامل لحقوق الإنسان الذي على أساسه أصدرت حكومة غواتيمالا مرسوما لكونغرس الجمهورية يتعلق بـ "قانون المصالحة الوطنية"، وهو القانون الذي تنص المادة ٩ منه على أن "الواجب الإنساني للدولة هو مساعدة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في أثناء النزاع المسلح الداخلي ...". وتجسيدا لهذا الالتزام، تقوم أمانة السلام في رئاسة الجمهورية بتنفيذ البرنامج الوطني للتعويضات، الذي تحدَّد في إطاره الآن أكثر التجمعات تضرراً والمشاريع التي تقترحها هذه التجمعات. وقد أبرمت الأمانة والصندوق الوطني للسلام اتفاقاً مع وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، وُضع بموجبه برنامج لمساعدة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما أضعف الفئات كالأرامل والأيتام.

١٠٩ - إن توطيد دولة القانون وتحديث مؤسسات الدولة من الأمور ذات الأولوية لدى حكومة غواتيمالا. وما زالت هناك التزامات محددة في اتفاقات السلام بحاجة إلى الوفاء بها بشكل كامل، كما تبين من الاستفتاء الوطني الذي جرى هذا العام والذي لم يؤدّ إلى التصديق على مجموعة من الإصلاحات الدستورية. ولكن هذا لا يعني أن تنفيذ اتفاقات السلام قد توقف، فالبحث جارٍ عن سبل أخرى لبلوغ أهداف هذه الإصلاحات.

١١٠ - ومنذ يومين فقط جرت في غواتيمالا انتخابات ديمقراطية اتسمت بالشفافية. وقد تعهد جميع المرشحين بالمضي في التقيد التام باتفاقات السلام. وإذا كان ما زال مطلوباً عمل الكثير، فإن الحكومة وأهم عناصر المجتمع المدني قد تعهدوا بالسعي إلى التوصل إلى هدف مشترك.

١١١ - **السيدة جيلان (الدانمرك) تتولى رئاسة الجلسة**

١١٢ - **السيدة إنختسغتسغ** (منغوليا): قالت إن من الأمور المشجعة أن نلاحظ في التقرير المطروح (A/54/36) وكذلك في البيان الذي أدلت به السيدة روبنسون أن تعزيز احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية مسألة تحظى بأولوية عليا لدى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. إن منغوليا سعيدة بالتعاون المطرد فيما بين هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة من أجل تعزيز الحق في التنمية على صعيدي البلدان والأنشطة المشتركة بين المؤسسات. على أن الاحترام الفعلي للحق في التنمية يتطلب وضع اتفاقية دولية في هذا الشأن.

١١٣ - إن وفد منغوليا يعرب عن ارتياحه أيضاً لقرب صدور تقرير عام ٢٠٠٠ عن التنمية البشرية، الذي سيكون موضوعه الرئيسي "التنمية البشرية وحقوق الإنسان"، من أجل تحديد أفضل السبل لتعزيز حقوق الإنسان تيسيراً للتنمية البشرية، واستكشاف نهج مفاهيمية وعملية جديدة في تحقيق هذه التنمية.

١١٤ - إن وفد منغوليا يلاحظ بارتياح توطيداً ذا مغزى لبرنامج التعاون التقني الذي تقدمه المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ولا سيما في مجالات تعزيز المؤسسات الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان، وإقامة العدل، والإصلاح التشريعي، والتثقيف في مجال حقوق الإنسان، والتقارير المتعلقة بتطبيق المعاهدات. وتقوم حكومة منغوليا، بالتعاون مع المفوضية السامية، بتنفيذ برنامج للتعاون التقني يتعلق بإنشاء مؤسسة وطنية لحماية حقوق الإنسان، وتشجيع التثقيف في مجال حقوق الإنسان، وإصلاح السجون، وتدريب رجال القانون وموظفي العدالة الجنائية، مع التركيز على القواعد الدولية لحقوق الإنسان، وكذلك توفير خدمات الخبراء في تحرير النصوص التشريعية ومراجعتها وتطبيقها.

١١٥ - إن تنمية التعاون الإقليمي مهمة في حماية وتعزيز حقوق الإنسان. وقد أسعد منغوليا ما تم في عام ١٩٩٨ من وضع إطار للتعاون التقني الإقليمي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وتود بحماس التعاون مع المفوضية السامية في مجالات العمل الرئيسية الأربعة المحددة في هذا الإطار، وهي وضع خطط عمل وطنية لحقوق الإنسان؛ وتحسين وتعزيز المؤسسات الوطنية لحماية حقوق الإنسان؛ والتثقيف في مجال حقوق الإنسان؛ والاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية. ويترقب وفد منغوليا أيضاً باهتمام صدور الكتيب المتعلق بخطط العمل الوطنية لحقوق الإنسان، الذي وضعته المفوضية السامية.

١١٦ - إن الحركة الديمقراطية في منغوليا، التي بدأت بمظاهرة في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ للمطالبة بحقوق أكثر للمواطنين، قد أفضت إلى إجراء انتخابات حرة ديمقراطية في عام ١٩٩٠، أنهت نتائجها النظام الشيوعي الشمولي القائم منذ ٧٠ عاماً، وبدأت عصراً من التحولات الديمقراطية على أساس التعددية.

١١٧ - وفي ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، أُقرّ الدستور الجديد لمنغوليا الذي يكفل جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما فيها حرية التعبير والصحافة والمساواة أمام القانون واستقلال السلطة القضائية. ومن هنا يمكن أن نستخلص أنه قد توافرت الأسس السياسية والقانونية لتطوير التحولات الديمقراطية. وتواصل منغوليا الآن إصلاحاتها السياسية والاقتصادية، بدعم لا حدود له من المجتمع الدولي.

١١٨ - بيد أن التحدي الرئيسي أمام تقدم الديمقراطية في منغوليا هو المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في فترة الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق الفعال الذي يشجع القطاع الخاص وينتج بالفعل أكثر من ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد. إن الحد من الفقر والبطالة وزيادة إمكانية الحصول على التعليم والرعاية الصحية يعتبران من المشاكل الكبرى التي ينبغي أن تتكفل الحكومة بحلها.

١١٩ - وفي الأعوام العشرة الأخيرة، حققت منغوليا تقدماً كبيراً في التحول إلى دولة ديمقراطية. فقد أُقيمت مؤسسات ديمقراطية على أساس وطيد. وبفضل الانتخابات الدورية الحرة والعادلة وحرية الصحافة وأنشطة شتى المنظمات غير الحكومية، يمارس السكان حقهم السيادي في المشاركة في اتخاذ القرار على الصعيد الوطني. ومع ذلك فما زال الطريق طويلاً للوصول إلى توطيد المؤسسات الديمقراطية الجديدة وكفالة الاحترام لجميع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين. إن الاحتفال في ١٠ كانون الأول/ديسمبر بالذكرى السنوية العاشرة للحركة الديمقراطية في منغوليا سيتيح الفرصة لتقييم الخبرة المكتسبة واستخلاص العبر للنظر إلى المستقبل نظرة أفضل.

١٢٠ - ويرى وفد منغوليا أن مسألة عقوبة الإعدام تتصل بالعدالة الجنائية وتندرج في نطاق الولاية الداخلية للدول الأعضاء. وعندما عدّل البرلمان المنغولي القانون الجنائي للبلد في عام ١٩٩٣، اتخذ تدابير محددة لخفض عدد الجرائم التي يعاقَب عليها بالإعدام من تسع جرائم إلى خمس. وعلاوة على ذلك، ولما كانت ثلاث من هذه الجرائم الخمس، وهي القتل بدافع سياسي، واغتيال ممثلي الدول الأجنبية بدافع سياسي، والأنشطة الهدامة، لم تثر قط، فإن عقوبة الإعدام لا تنفذ إلا في حالات القتل البالغة الوحشية والخطورة، ولا تطبق على القصّر أو النساء والرجال الذين تزيد أعمارهم على ٦٠ سنة. على أن ارتفاع معدل الجرائم الخطيرة نتيجة لآثار الفترة الانتقالية في البلد يدل على أن الظروف غير مهيأة لإلغاء عقوبة الإعدام في المستقبل القريب.

١٢١ - **السيدة راميرس** (كوستاريكا): قالت إن كوستاريكا تلتزم التزاما قاطعا باحترام وتعزيز حقوق الإنسان التي تعترف بعالميتها وتكاملها وترابطها. إن حقوق الإنسان جميعها تقوم على كرامة الإنسان ولها غاية واحدة، هي السماح بالنماء البدني والعقلي والروحي لكل سكان الأرض. وهذه المبادئ ترد صراحة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي إعلان وبرنامج عمل فيينا.

١٢٢ - وينبغي لنا أن نعلم، ونحن على مشارف الألفية الجديدة، أن الحقوق الأساسية لمئات الآلاف من الأشخاص تُنتهك، ونحن ندين التعصب والكراهية وعدم المساواة والحروب التي تؤدي إلى هذه الانتهاكات. إننا نشاهد بقلق عمليات الإعدام والنزوح القسري والاختفاء والاغتصاب والاختطاف، وكذلك تقييد حرية التعبير والعبادة، وعدم المساواة بين الرجل والمرأة. وما يقلقنا أكثر انتهاكات الحق في الحياة الذي لا غنى عنه للتمتع بسائر الحقوق الأساسية جميعها. إن كوستاريكا تذود عن هذا الحق في جميع مراحل حياة الإنسان، ولذلك تقلقها عقوبة الإعدام والقتل بدافع الرحمة والإجهاض للتخلص من الحمل. وقد ألغيت عقوبة الإعدام في كوستاريكا منذ أكثر من ١٣٠ عاماً، مما يعكس بوضوح احترامنا لحياة الإنسان. وكان أكبر فشل لنا هو إخفاقنا في اعتبار أنفسنا أندادا وإخوة. ولذلك فقد آن أوان إعطاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان معنى عمليا.

١٢٣ - إن هذا العام يوافق الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، والذكرى السنوية العشرين لإنشاء محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان التي مقرها في سان خوسيه. وتورد الاتفاقية الحقوق والحريات الأساسية التي تلتزم الدول الأطراف باحترامها، وتنشئ آلية للرصد والانتصاف القضائي فيما يتعلق بانتهاكات الحقوق الأساسية عن طريق اللجنة ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان.

وسيجري هذان الاحتفالان يوم ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر القادم في كوستاريكا في حفلة رسمية لمنظومة البلدان الأمريكية.

١٢٤ - وبالإضافة إلى ذلك، ستنظم حكومة كوستاريكا أسبوعاً لحقوق الإنسان يتضمن الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإلغاء الجيش، والذكرى السنوية الخمسين لصدور الدستور السياسي لعام ١٩٤٩، والذكرى السنوية العاشرة لإنشاء الدائرة الدستورية في محكمة العدل العليا. وترى كوستاريكا وجوب إجراء هذه الاحتفالات في سياق أصيل من الإرادة والالتزام السياسيين، حتى نطبّق بالفعل ما هو وارد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

١٢٥ - **السيد العزري** (اليمن): قال إن اليمن تعمل على تعزيز العملية الديمقراطية التي تقوم على التعددية السياسية وحرية الصحافة، وكذلك حماية الحريات العامة وحقوق الإنسان. وينص الدستور اليمني على أن لكل مواطن الحق في المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلد.

١٢٦ - وفي سياق احترام اليمن للاتفاقيات والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي وقعتها، فقد أنشأت لجنة رفيعة المستوى لتوعية المواطنين والأطراف المعنية بحقوق الإنسان. وكان مما قامت به هذه اللجنة أساساً عقد حلقة دراسية إعلامية لأعضاء الجهاز القضائي، وهي تنسق أنشطتها مع أنشطة هيئات الأمم المتحدة المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان وأنشطة المنظمات غير الحكومية، من أجل السهر على التطبيق السليم للصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان.

١٢٧ - وتشجع الحكومة اليمنية المنظمات غير الحكومية على تعزيز الممارسات الديمقراطية في إطار أنشطتها (تعمل حاليا في اليمن أكثر من ١٠٠ ٢ منظمة غير حكومية)، وتسلم بأهمية دور الفرد في تنفيذ العملية الديمقراطية. وتشدد الحكومة أيضا على ضرورة التعاون بين الأجهزة الرسمية والمجتمع المدني في إطار مهمة التنمية. والواقع أن نظرة الدولة إلى دور المنظمات الوطنية غير الحكومية قد تغيرت في ضوء مقتضيات البلد والمجتمع الدولي.

١٢٨ - إن الحكومة اليمنية، إذ تدرك حدود أي عمل يتم في مجال حقوق الإنسان، تعترف بفضل الدول التي تعمل على تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ولكنها تعجب لعدم إيلاء اهتمام أكبر للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ـ وهي حقوق لا يمكن ممارستها إلا بالقضاء على الجوع والفقر والمرض والأمية. ولذلك فمن المهم ألا تُستغل مسألة حقوق الإنسان لأغراض سياسية.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥.